

صندوق النقد الدولي
الجمهورية اليمنية
بعثة صندوق النقد الدولي¹
البيان الختامي
9 ديسمبر 2012

أولاً- التطورات الأخيرة وآفاق المستقبل

1. ظل الاقتصاد اليمني يواجه صعوبات جمة في عام 2012، غير أنه هناك بعض التحسن بفضل الخطوات التي اتخذتها الحكومة والدعم المقدم من الشركاء الأجانب. ولقد تحقق تقدم متقطع نحو بدء الحوار الوطني والذي تقرر أن يبدأ في أوائل 2013. في الوقت ذاته، هناك هجمات مستمرة على خطوط أنابيب النفط وخطوط نقل الكهرباء، مما يؤدي إلى توقف إنتاج النفط و خدمة تقديم الكهرباء. غير أن هناك إشارات لانتعاش النشاط الاقتصادي بعد انخفاض تجاوز 10 في المائة في عام 2011، كما انخفض التضخم ليصبح رقماً أحادياً. ولقد ارتفع سعر الصرف ثم استقر عند مستويات ما قبل الأزمة، وزادت احتياطات النقد الأجنبي لتتجاوز 5 مليار دولار (بما في ذلك الوديعة المستلمة حديثاً من المملكة العربية السعودية بقيمة مليار دولار). إن هذه التطورات قد سمحت للسلطات بخفض سعر الفائدة المرجعي من 20 إلى 18 في المائة. ومن المتوقع أن يكون عجز المالية العامة حوالي 5.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، ويعزى هذا إلى المنحة النفطية السعودية والتخفيضات في النفقات الرأسمالية والتحويلات. ولقد تجاوزت أيضا الإيرادات غير النفطية تقديرات الموازنة بسبب جهود التحصيل المعززة. وتم تلبية كل الأهداف الإرشادية في ظل برنامج الإصلاح الحكومي المدعوم بتسهيل الائتمان السريع المقدم من صندوق النقد الدولي.

2. إن التحديات الاقتصادية باليمن سوف تظل صعبة للغاية في عام 2013 وبخاصة في ضوء معدلات الفقر والبطالة المرتفعة خاصة بين الشباب. غير أن هناك علامات للتعافي مع توقع نمو إجمالي الناتج المحلي بما يتجاوز 4 في المائة ومزيد من الانخفاض في معدل التضخم. ووفقا لإطار المالية العامة لموازنة 2013 فمن المتوقع أن يصل العجز إلى 5.7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، مما يقارب النتيجة المقدرة

¹ قامت بعثة صندوق النقد الدولي برئاسة السيد خالد صقر بعقد مناقشات خلال الفترة من 5 - 9 ديسمبر مع معالي وزير المالية، السيد صخر أحمد الوجيه، و سعادة محافظ البنك المركزي، السيد محمد همام، وغيرهم من المسؤولين اليمنيين. وتود البعثة أن تتوجه بالشكر إلى السلطات على التعاون الوثيق والمناقشات المثمرة.

في 2012، رغم الانخفاض المتوقع في إجمالي النفقات الحكومية. ويعكس هذا إنخفاضاً كبيراً في المنح، ويعزى هذا في الأساس إلى انتهاء منحة النفطية السعودية. من المتوقع أن تتحسن الإيرادات الحكومية الأخرى بشكل كبير بسبب الإيرادات النفطية مع عودة إنتاج النفط إلى معدلاته السابقة تدريجياً، وأن تتحسن الإيرادات الضريبية بسبب تحصيل أكبر للضرائب على السلع والخدمات. أما على جانب النفقات، فإن التراجع الكبير في النفقات الجارية - والذي يرجع في الأساس لانخفاض مدفوعات الفوائد وحجم دعم الوقود بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي - سوف يوفر مساحة لنفقات رأسمالية أعلى. من المتوقع أن يظل عجز المالية العامة الأساسي غير النفطي مرتفعاً بحيث يربو على 14 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وبالنسبة لميزان المدفوعات الخارجي فإن عجز الحساب الجاري واحتياطيات النقد الأجنبي سوف يسوءان أيضاً ما لم تصل منح خارجية كبيرة.

ثانياً- تحديات السياسات الاقتصادية

3. في ظل التحديات المذكورة أعلاه، يجب أن يكون التركيز الأساسي للسياسات الاقتصادية على دعم النمو الشامل لجميع فئات الشعب مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي. في هذا الصدد، من المهم إعادة توجيه الإنفاق الحكومي إلى نفقات أكثر كفاءة تدعم النمو، وتقوية التحصيل الضريبي وبخاصة من كبار المكلفين، وتحسين مركز المالية العامة الأساسي. إضافة لذلك، من الضروري تحسين قدرة القطاع المالي على تقديم قروض للقطاع الخاص، وبخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الحكم الرشيد والشفافية.

4. على الرغم من زيادة الأسعار المحلية لبعض المشتقات النفطية في عام ٢٠١٢، لا تزال أسعار الوقود أقل كثيراً عن الأسعار الدولية. ونتيجة لذلك، تقدر نسبة دعم الطاقة بنحو ٨ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، وهذا الدعم الكبير غير المستهدف يُفيد الشرائح الغنية من السكان علي نحو أكبر من الفئات الفقيرة. كما أن الأسعار المنخفضة تؤدي إلى اتساع نطاق تدني مستوى الكفاءة وزيادة التهرب والتدهور البيئي. ولذا نحث السلطات أن تستمر في تعديل هذه الأسعار وإطلاق الإصلاحات الأخرى الرامية إلى رفع مستوى الكفاءة في قطاع الطاقة، مع توسيع نطاق شبكة الأمان الاجتماعي وزيادة التعويضات للفقراء من خلال توفير التحويلات النقدية التي تستهدفهم بشكل صحيح، وكل هذه الخطوات من شأنها أن تسهم في مواصلة دعم الإدارة الرشيدة والشفافية. كما ينبغي الاهتمام بتداعيات استخدام الديزل في الطاقة الكهربائية "المستأجرة"، حتى يمكن تجنب حدوث أي استخدام لا يتسم بالكفاءة أو تسريبات أو تهريب .

- 5.** تعتبر فاتورة الأجور التي تمثل أكثر من ١٠ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي مرتفعة للغاية حسب المعايير الدولية، لذا فاحتواؤها يعتبر أمراً جوهرياً لتحقيق استمرارية أوضاع المالية العامة، كما سيساعد في توجيه الموارد نحو الإنفاق على نظام فعال للرعاية الاجتماعية والاستثمار في مجال البنية التحتية لدعم النمو وخلق فرص العمل والحد من الفقر. ويجب أن تتضمن الإصلاحات في هذا القطاع التخلص من العمالة المزدوجة والوهمية. وسيساعد إصلاح جهاز الخدمة المدنية أيضاً على تحسين تقديم الخدمة العامة.
- 6.** تعد مواصلة تدعيم الإيرادات الضريبية والجمركية أولوية مهمة، وفي هذا الصدد، ينبغي أن تُحجم الحكومة عن منح أي إعفاءات، حيث أن هذا من شأنه إحداث المزيد من التشوهات وعكس المكتسبات التي تحققت في ظل الإصلاحات السابقة. علاوة على ذلك، سيكون من الضروري المضي قدماً في تنفيذ زيادة حد التسجيل لضريبة المبيعات، وتشجيع الربط الذاتي، وتحسين التعاون بين الإدارتين الضريبية والجمركية، إضافة إلى تقديم الدعم السياسي واللوجستي لجهودهما الرامية إلى تحسين الإدارة الضريبية والتحصيل.
- 7.** إن تحقيق المزيد من تخفيض سعر الفائدة المرجعي بصورة تدريجية وتعزيز مرونة سعر الصرف سيساعد في توسيع نطاق الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وتحسين قدرته التنافسية مما يعمل على دعم النمو غير النفطي وخلق الوظائف. وقد كان تخفيض سعر الفائدة المرجعي في بداية هذا العام خطوة أولى جيدة في ظل تراجع التضخم واستقرار سعر الصرف. بالإضافة إلى ذلك فإن إضفاء المزيد من المرونة على سعر الصرف سيساعد أيضاً في الحفاظ على احتياطي النقد الأجنبي.
- 8.** يجب أن يُحجم البنك المركزي عن تقديم أي قروض إضافية للحكومة، وسيكون من المهم أن يسعى البنك إلى التوصل لاتفاق مع وزارة المالية حول خفض القروض القائمة وفق الحدود القانونية. كما أن نشر تقارير التدقيق المفصلة للبنك ستكون خطوة أخرى نحو الاقتراب من أفضل الممارسات الدولية.
- 9.** من الضروري الحفاظ على سلامة النظام المالي وتطويره، من أجل دفع النمو المدعوم بالقطاع الخاص. ويجب تنويع الأصول البنكية حيث أنها تتركز حالياً بكثافة في الأوراق الحكومية، وذلك لتحقيق تنويع في مصادر دخل البنوك لتقليل نسبة المخاطرة إذا ما قل احتياج الحكومة لإصدار مثل هذه الأوراق. ومن أجل تسهيل نمو الائتمان للقطاع الخاص، مع العمل في الوقت ذاته على حماية سلامة النظام البنكي، يجب تحسين القواعد الاحترازية، وتعزيز عمليتي الإشراف وتنفيذ التدقيق، والحد من تركيز الملكية والإقراض لذوي العلاقة، فضلاً على تحسين الإجراءات والقوانين الخاصة بالإفلاس وإغلاق الأنشطة التجارية، وكذلك تحسين إجراءات التقاضي وتسريعها بما في ذلك إجراءات التسوية غير القضائية.

10. يقتضي التعامل مع التحديات والطموحات الاقتصادية لليمن اتخاذ إجراءات عاجلة، وفي الوقت ذاته وضع استراتيجية للإصلاح متوسطة الأجل. وتلك الجهود تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي، ولهذا يجب أن يسعى أصدقاء اليمن إلى تعجيل صرف التعهدات التي التزموا بها، وعلى السلطات أن تقوم بإفائها على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية. ويؤدي صندوق النقد الدولي كامل استعداداه لمواصلة تقديم المساعدة الفنية وإسداء المشورة في مجال السياسات دعماً لجهود اليمن نحو تحقيق الإصلاح ودراسة أي طلب لمساعدات مالية أخرى قد تقدمه السلطات.

جدول 1: الجمهورية اليمنية: المؤشرات الاقتصادية المختارة 2009-2013

2013	2012	2011	2010	2009	
توقعات. /5	تسهيل الائتمان السريع توقعات	تقديرات			
(التغيير % - ما لم يذكر خلاف ذلك)					
الانتاج والأسعار					
4.4	0.1	-0.9	-10.5	7.7	3.9
3.0	1.0	-1.6	-10.0	4.4	4.1
17.9	-7.5	5.9	-14.5	46.9	1.6
7.5	11.0	17.1	19.5	11.2	3.7
7.5	8.0	16.1	23.2	12.5	8.8
394	336	385	364	426	290
227	169	218	197	264	274
167	167	167	167	162	16
(كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)					
مالية الحكومة					
28.4	29.5	29.7	24.6	26.0	25.0
34.1	35.0	34.7	28.9	30.1	35.4
-5.7	-5.5	-5.0	-4.3	-4.0	-10.2
-16.8	-13.3	-16.9	-16.2	-18.1	-22.3
-13.7	-12.7	...	-14.2	-17.3	-22.3
47.6	47.0	43.4	43.2	40.9	49.9
17.0	17.7	17.8	18.0	19.3	24.6
30.6	29.3	25.7	25.2	21.6	25.3
(التغيير على مدى 12 شهر بالنسبة المئوية)					
البيانات التقديرية					
12.0	13.0	12.0	0.0	9.2	10.6
8.0	8.5	8.0	15.8	7.7	11.2
9.0	9.0	7.0	-16.9	8.2	-4.8
...	18.0	...	20.0	20.0	10.0
2.2	2.3	2.3	2.1	2.1	2.0
(بمليارات الدولارات، ما لم يشار إلى غير ذلك)					
القطاع الخارجي					
8,804	8,021	8,488	8,662	7,650	5,855
7,881	7,168	7,571	7,850	6,281	4,432
923	853	917	812	1,369	1,423
-9,656	-10,104	-8,949	-8,543	-8,473	-7,868
2,932	3,866	2,571	2,930	2,073	1,966
6,724	6,238	6,377	5,612	6,400	5,902
-3.3	-2.7	-1.0	-4.0	-3.7	-10.2
بنود للتذكرة					
100.1	101.2	99.1	102.7	77.2	60.3
5,091	5,387	3,974	3,974	5,081	6,213
4.6	5.3	4.2	3.8	5.8	7.2
...	214.9	...	227.5	213.8	207.4
...	146.8	...	127.4	113.4	115.1
إجمالي الناتج المحلي الاسمي بأسعار السوق					
8,689	7,660	8,074	7,217	6,817	5,098
39,646	35,716	36,700	33,758	31,046	25,131
1,487	1,380	1,418	1,343	1,272	1,061
26,660	25,884	25,884	25,130	24,398	23,687

المصادر: السلطات اليمنية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي

11 لتغييرات أوزان سلة مؤشر سعر المستهلك في 2010، مما أدى إلى كسر سلسلة المؤشر .

12 تعطل أنبوب مارب لمدة 7 أشهر في 2011، والسنة الأولى في 2012

13 يتضمن التفاوت الإحصائي

14 إجمالي الاحتياطيات ناقص اودائع البنوك التجارية و صناديق التقاعد بالنقد الأجنبي لدى البنك المركزي، وتتضمن

مليار دولار الوديعة السعودية في 2012 و توقعات 2013.

15 توقعات المالية العامة لعام 2013 تقترض قيوداً على فاتورة الأجور وإنفاقاً أقل فيما يتعلق بالبنود غير ذات الأولوية.